Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل توالي الصدمات الخارجية وأهمية تنويع التنمية الاقتصادية

challenges of small and medium enterprises in Algeria in light of the external shocks

And the importance of diversifying economic development

إسماعيل صاري Ismail Sari عبد القادر هواري Abdekader Hawari
Sari.sml.84@gmail.com Abdekader2@gmail.com
جامعة فرحات عباس سطيف 1، University of Farhat Abbas Setif 1،
المؤلف المرسل: إسماعيل صاري Ismail Sari، الإيميل: Sari.sml.84@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2019-05-13 تاريخ القبول : 2019-10-24

ملخص:

يعد الاقتصاد الأكثر تنويعاً أكثر قدرة على خلق الفرص الوظيفية للأجيال القادمة، وأقل تأثرا بالطفرات والصدمات والدورات الاقتصادية، وأكبر قدرة على توليد وزيادة القيمة المضافة من خلال تنويع الإنتاج أو تنويع الصادرات، وبذلك تتوطد العلاقة بين تنويع التنمية والنمو الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

يتحقق هذا، بوجود قطاع مؤسسات صغيرة ومتوسطة عصري ومرن. ضمن هذا الإطار فإن الجزائر أبدت أهمية كبرى بهذا القطاع، لأجل الانتقال من اقتصاد مغلق تسيطر عليه الدولة ومنكشف كلياً على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية إلى اقتصاد حر موجّه نحو النمو. لكن محصلة أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بقي دون المستوى المطلوب، مما يحتم على الدولة إعادة النظر جذريا في هذا القطاع ومن جميع جوانبه.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية المتنوعة، الصدمات النفطية، مؤشرات الاقتصاد الكلي.

Abstract :

A more diversified economy is more capable of creating employment opportunities for future generations, less vulnerable to shocks, shocks and economic cycles, and greater capacity to generate and increase value added through diversification of production or export diversification.

This is achieved with a modern and flexible SME sector. Within this framework, Algeria has shown great importance in this sector, in order to move from a closed state-controlled economy to a fully exposed fuel market in international markets to a growth-oriented free economy. However, the outcome of the performance of small and medium enterprises in Algeria has remained below the required level, which necessitates a radical rethinking of the sector in all its aspects.

Keywords:SME; diversified development; oil shocks; Macroeconomic indicators.

1. مقدمة:

تعاني الكثير من اقتصاديات الدول النامية من إختلالات هيكلية في بنيتها الاقتصادية، كما تعاني من تبعات التقلبات الاقتصادية التي تنعكس على معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية. في هذا السياق، ونتيجة للتغير المستمر في الأسواق الدولية وتزايد حدة المنافسة، فقد بات التوجه نحو الابتكار والتطوير في مختلف النشاطات الاقتصادية ضرورة ملحة، وأصبح كل من الابتكار والإبداع في مختلف مراحل المشروعات الاستثمارية -بغض النظر عن أحجامها - أداة هامة من أدوات التعامل مع تبعات التطورات الاقتصادية، كما أصبح أداة لمواجهة التحديات التي تواجه المستثمرين والمشروعات الاستثمارية.

من جانب آخر، خفقت معظم التجارب الاقتصادية التي يقودها القطاع العام في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في البلدان النفطية منذ النصف الثاني من القرن الماضي ولغاية

الآن. وفي الجزائر لم ينجز القطاع العام دوره المأمول، خلال العقود الأخيرة، وفقا لما رسمته الخطط الاقتصادية ضمن البرامج الخماسية. وبعد التوجه الاقتصادي مطلع التسعينيات نحو القطاع الخاص ودوره في تغير النظام الاقتصادي القائم ليكون قاطرة للنمو والاستقرار الاقتصادي في البلد بدلا من الإدمان المزمن على المورد النفطي. ولهذا الغرض أنشأت الكثير من المؤسسات واتخذت أشكال متوسطة وصغيرة تلقى الدعم الحكومي، لكن في ظل سياسة الاستيراد المفتوح، وعدم ملاءمة مناخ الاستثمار، وغياب الأدوات المالية الفعالة، وتدهور البنية التحتية، وهروب رأس المال. مع استمرار الاعتماد على إيرادات المحروقات.

إن تطوير مكانة وأداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر قضية جوهرية يتوجب أن ترتكز عليها السياسات الاقتصادية من خلال تبني استراتيجية مثلى لتطويرها تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دورها في النشاط الاقتصادي، حيث يرى كثير من المعنيين بالشأن التنموي أن تطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتشجيع إقامتها هي من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية، والمساهمة في معالجة مشكلتي البطالة والفقر من ناحية أخرى. لذلك أولت دول كثيرة ومنها الجزائر هذه المنشآت اهتماما متزايداً، وقدمت لها العون والمساعدة بغية تعزيز قدرتها على الصمود أمام المنافسة المحلية والدولية. ويأتي الاهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لأنها بالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، تسعى الجزائر من خلالها إلى تنويع الاقتصاد عن طريق زيادة الصادرات وإحلال الواردات،خاصة مع تعمق هشاشة الاقتصاد الوطني وتبعيته الكلية لمتغيرات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. من خلال هذا، يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل التحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من أجل تنويع التنمية الاقتصادية في ظل توالي الصدمات النفطية الخارجية؟

انطلاقا من هذه الإشكالية يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

- يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تكون قاطرة تنويع التنمية الاقتصادية في ظل الصدمات النفطية المتوالية.
- يعتبر أهم تحدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ربط أدائها بمؤشرات الاقتصاد الكلي (التشغيل، النمو الاقتصادي، الحساب الجاري،...).

- **أهداف البحث:** مع إبراز مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 02-17، وكذا ضبط التحديات العامة لهذه المؤسسات كغيرها من المؤسسات الأخرى في مختلف دول العالم.، بالإضافة إلى تدقيق التحديات الداخلية لهذه المؤسسات بما يتماشى والوضع الاقتصادي الراهن مع الحساسية الكبيرة للصدمات النفطية الخارجية، وكذا ضرورة تنويع التنمية في مختلف مجالاتها انطلاقا من رفع هذه التحديات ومواكبة التكنولوجيا العالمية.

- **المنهج المسخدم:** للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف البحث، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي خلال تعرضنا لمفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحدياتها العامة. أما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي، من خلال جمع البيانات الإحصائية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة مع تحليل هذه البيانات وتفسيرها وصولا إلى النتائج.

2. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 02-17؛

معظم الأعمال التي اهتمت بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنطلق من فكرة مؤداها أن هذا النوع من المؤسسات متميز وهي أطروحة أكدتها نتائج العديد من الدراسات. فبمجرد ذكر المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تطرح إشكالية تعريفها ومدى اختلافها عن المؤسسة الكبيرة.

1.2 مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب القانون 02-17:

يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها، ومن بين هذه التعاريف: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. يهدف هذا القانون إلى تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتحديد تدابير الدعم والآليات المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والإنماء والديمومة.

تعرّف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات:[1]

- تشغل من واحد (1) إلى مائتين وخمسين (250) شخصا. عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية. بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي .والسنة التي يعتمد عليها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط هي تلك المتعلقة بآخر نشاط محاسبي مقفل؛

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة (4) ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار (1) دينار جزائري. هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر (12) شهرا؛

- تستوفي معيار الاستقلالية. والمؤسسة المستقلة كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها مقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو منصوص عليه في هذا القانون مرجعا لمنح كل أشكال الدعم لفائدة هذه المؤسسات ومرافقتها وكذا لجمع البيانات ومعالجة الإحصائيات.[2]

2.2 خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تحمل المشروعات المصغرة من الخصائص ما يؤهلها لأن تلعب دورا هاما في الاقتصاد، إذ تتميز بـ:[3]

- **إنخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً:** يتميز المشروع الصغير بأن استثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة؛

- **قلة عدد العاملين في المشروع الصغير:** لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وإنتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة ما يميزها في إستقطاب الأيدي العاملة؛

- **تواضع المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:** تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا، فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً، وتعتمد إلى حد كبير على

الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات و الآلات المستخدمة بسيطة وهي تعتمد على مهارة العمال؛

- **الانتشار الجغرافي الواسع:** تتميز المشروعات الصغيرة بالانتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة، وذلك نظراً لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، وهو ما يستدعي تلبية إحتياجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشروعات، الأمر الذي يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة؛

- **إستقطاب العنصر النسائي للعمل فيها:** لعل أبرز ما يلاحظ في المنشآت الصغيرة عن غيرها من المنشآت الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع؛

3.2 أنواع المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ويمكن تصنيف أنواع المشروعات الصغيرة ضمن عدة تصنيفات فأحدها يقسم المشروعات الصغيرة إلى ثلاثة مجموعات:[4]

- **الأعمال الأولية:** وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني؛

- **الصناعات التحويلية:** وتشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة بالاعتماد على الآلات والمعدات التي لديها؛

- **مشروعات الخدمات:** والتي تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال الأشخاص غير الراغبين أو القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والترفيه والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي:[5]

- **المشاريع الإنتاجية:** أساسها التحويل أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة، وبدورها تنقسم إلى نوعان: المشروعات التي تنتج سلعاً إستهلاكية مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية؛ المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية لأجزاء تساهم في إنتاج سلعة أخرى كالصناعات الوسيطة لصناعات السيارات.

- **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر.

- **المشروعات التجارية:** أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل تحقيق ربح.

وهناك تصنيف آخر يصنف المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة بمسمى الصناعات الصغيرة إلى:[6]

- **الصناعات التقليدية الحرفية:** التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي إحتياجات المجتمع المحلي البسيط؛

- **الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية:** وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث...الخ؛

- **الصناعات التي تنتج منتجات متطورة:** وبمختلف المجالات (الهندسية، الكيماوية، الطبية، ...إلخ).

4.2 أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي:

يتمثل الدور الاقتصادي لهذه المنشآت بأنها تساهم في زيادة الإنتاج الكلي ودفع معدل النمو الاقتصادي وزيادة الطلب الكلي، وتلعب دوراً بارزاً في التشغيل وخلق فرص العمل الجديدة، وتوفر مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة، وتشكل فرصة كبيرة لزيادة المنشآت الكبيرة حيث تعتبر بمثابة بذور للمنشآت الكبيرة. وقد أثبتت بعض الدراسات أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة أقدر نسبياً ووفقاً لبعض المؤشرات على النمو والتطور من المنشآت الكبيرة.[7] وقد حدد القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. الأهداف العامة الآتية:[8]

- بعث النمو الاقتصادي وتحسين بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما المبتكرة منها والحفاظ على ديمومتها؛

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقدراتها في مجال التصدير؛

- ترقية ثقافة المقاولة؛

- تحسين معدل الاندماج الوطني وترقية المناولة؛

3. التحديات العامة التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من التحديات المشتركة التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة في غالبية الدول العربية نبرزها كما يلي:[9]

1.3 الصعوبات التسويقية والإدارية: والتي تتمثل بانخفاض الإمكانيات المالية، وعدم وجود منافذ تسويقية منتظمة، وتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية، ونقص المعلومات والإحصاءات الخاصة بالمشروعات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وغير ذلك من البيانات والإحصاءات اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف.

2.3 صعوبات فنية: حيث أنه عادة ما تعتمد هذه المشروعات على قدرات وخبرات أصحابها في العمل بصفة رئيسية، كما أنها تلجأ عادة إلى استخدام أجهزة ومعدات قد تكون بدائية أو أقل تطوراً عن تلك المستخدمة في المشروعات الكبيرة، كما أن اختيار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة لأعمال هذه المشروعات لا يخضع في كثير من الأحيان لمعايير فنية وهندسية مدروسة.

3.3 صعوبات تمويلية: وتتمثل بمحدودية الإمكانيات المالية، نظراً لاعتمادها على التمويل الذاتي في غالب الأحيان، وتردد بعض البنوك التجارية في تمويل هذه المشروعات إلا بشروط معينة وتكلفة مرتفعة.

4. التحديات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر في ظل الوضع الاقتصادي الراهن (الصدمات النفطية، ضرورة تنويع التنمية):

يمكن أن نختصر الوضع الاقتصادي الراهن في الجزائر في عنصرين: الأول يتعلق بالصدمات النفطية المتوالية، والثاني يخص ضرورة تنويع التنمية الاقتصادية. وكل ذلك من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1.4 أهم الصدمات النفطية: نركز هنا على الصدمات الخارجية (أهمها الصدمات النفطية بالنسبة للدول المصدرة للنفط ومنها الجزائر)، حيث تبرز هذه الصدمات من خلال الأحداث الخارجية التي لا يمكن السيطرة عليها ولها آثار قوية على مستوى الدخل ومن أبرز الأحداث التي تؤدي إلى هذا النوع من الصدمات هي: تغير عوائد الصادرات. إذ تواجه العديد من البلدان صدمات خارجية سلبية تؤدي إلى حدوث كساد وذلك بسبب انخفاض عوائد الصادرات، وخاصة عندما يكون البلد معتمدا على تصدير سلعة واحدة فقط أو عدد قليل من السلع كالنفط أو القطن أو النحاس إذ تحدث هذه الصدمات نتيجة انخفاض الإيرادات من العملة الأجنبية، وهذه هي صدمات سلبية بينما حين ترتفع العوائد من تلك الصادرات تعد صدمات ايجابية نتيجة ارتفاع تلك الإيرادات، (أنظر الشكل 01).

بالنسبة للجزائر باعتبارها دولة مصدرة للنفط. تعتبر الصدمة الأولى والثالثة صدمات موجبة أما الصدمة الثانية والصدمة الحالية فهي صدمات سالبة، انعكاساتها كانت كبيرة على مجمل المؤشرات الاقتصادية.

2.4 التنمية المتنوعة: اقترح البنك الدولي في 2014 مسمًى جديدًا للتنمية، وهو مسمّى التنمية المتنوعة في مواجهة التنويع الاقتصادي الذي أصبح يروّج له في الدول التي تعتمد اعتمادًا مفرطا على عوائد الموارد الطبيعية، من نفطٍ وغاز ومعادن، لاسيما مع الانخفاض الكبير في أسعارها، والذي قلّص حجم الناتج القومي وايرادات الخزينة العامة للدول المصدّرة للنفط والغاز.

إذ ترتكز التنمية المتنوعة على مبدأ أنّ تنويع محفظة الأصول الوطنية من شأنه أن يرفع مستوى الأداء الاقتصادي ويحقق تنمية متنوعة وراسخة، وأنّ التنويع الاقتصادي بحدّ ذاته غير كافٍ، ولا يحقق بالضرورة المستويات المنشودة من التقدم الاقتصادي والتنمية. وانتقد خبراء البنك الدولي طرق قياس التنويع الاقتصادي في مجموعة الدول الأورو - آسيوية، ومنها قياس تنويع الصادرات أي درجة تركّز الصادرات في عددٍ محدود من السلع: فمثلًا أنّ 96% من صادرات أذربيجان و70% من صادرات روسيا (وهما غنيتان بالموارد الطبيعية) تتركز في خمس سلع من السلع الأولية الطبيعية. ومع ذلك، يرى التقرير أنّ هذا المقياس قاصر، لأنّ صادرات دولة تفتقر إلى الموارد الطبيعية مثل طاجكستان، تتركز في خمس سلع أيضًا، وتمثّل ما نسبته 76% من إجمالي صادراتها. وبناءً عليه، اعتماد هيكلية الصادرات وتنوعها ليس بالضرورة مؤشرا معبرا عن التنويع الاقتصادي.

وقد بيّنت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة منتظمة بين مؤشر تنوّع الصادرات خلال سبع سنوات (1997-2004)، وأيّ من مؤشرات الأداء الاقتصادي خلال الفترة (2004-2011). أي تنويع الصادرات لايؤدي بالضرورة لنموّ الإنتاجية، وخلق فرص عمل جديدة، وتخفيف حدة التقلبات الاقتصادية.[10]

كما أشارت الدراسة إلى طريقةٍ أخرى لقياس التنويع الاقتصادي. وهي قياس مستوى تنويع الإنتاج من خلال مؤشر هيرفنهدال - هيرشمان الذي يقيس درجة تركّ ز الشركات في قطاع الأعمال. بالمقابل، أشارت إلى طريقة جديدة في قياس التنويع أوجدها البنك الدولي عام 2011. وهي طريقة تنويع الأصول(الموجودات)؛ إذ تقترح هذه الطريقة تقسيم أصول أيّ دولة

إلى ثلاثة أنواع؛ الطبيعية، والمنتجة، وغير الملموسة. وتتضمن الأصول الطبيعية الموارد الأرضية، من غاباتٍ وأراض ومراع، وتشير الأصول المنتجة إلى رأس المال المنتج، وهو يتضمن الاستثمارات المادية ورأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي. وتشير الأصول غير الملموسة إلى المؤسسات الوطنية وحكم القانون.

اختبارا لفرضية العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية من خلال النظر في تجارب عدد من الدول. وقد بدأت الدراسة بحالتي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، واللتين ترافق فيهما التنويع الاقتصادي مقاسًا بتنويع الصادرات مع تحقيق مستويات تنمية عالية، إذ مرّت كلتاهما بمراحل متنوعة من الاعتماد على الموارد الطبيعية في البدايات، ومن ثمّ الاستثمار في التقانة والتعليم ورفع الإنتاجية، وصولًا إلى رفع نسبة السلع المصنعة من إجمالي صادراتهما منذ ستينيات القرن الماضي إلى نحو 60% حاليا. وهذا يدعم فرضية أنّ التنمية الاقتصادية ترافقت مع نوع من التنويع الاقتصادي.

بالمقابل، ليس ضروريًا أن يفترض تحقيق التنمية الاقتصادية أن يكون هيكل الصادرات السلعية منوعًا تنوّعًا واسعًا. والدليل أنّ هيكلي صادرات أستراليا وكندا تركزا حول المواد الطبيعية والسلع والأنشطة المعتمدة عليها، ومع ذلك حققتا مستويات تنمية مرتفعة.

بالخلاصة، تنويع الإنتاج أو تنويع الصادرات ليس بالشرط الضروري ولا الكاف لتحقيق التنمية المتنوعة، وإنما هناك عوامل أخرى أبعد من ذلك، منها الاستثمار المستدام في الموارد البشرية ورأس المال الاجتماعي أو البنى التحتية، وممارسات الاقتصاد الكلي الصحيحة، ووجود إطار مؤسساتي (مؤسسات كبيرة ومؤسسات صغيرة ومتوسطة) عصري ومرن يتماشى مع التغيرات والصدمات الاقتصادية للدولة.

3.4 التحديات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

تبنت الجزائر برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يندرج ضمن سعي الدولة إلى تنمية وتحديث هذا القطاع، ويهدف هذا البرنامج إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين أداء تنافسيتها أساسا، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف تشمل:[11]

- **تأهيل قدرات التسيير والتنظيم:** من خلال التدريب والنصائح والتكوين في التسيير للتعرف على ثقافة المؤسسة المعرضة للأخطار ولاتخاذ القرارات المناسبة؛

- **تأهيل قدرات إتقان المعرفة والابتكار:** من خلال تطوير قدرات استقطاب التكنولوجيات وذلك للحصول على خدمات الإعلام والذكاء الاقتصادي وإنشاء مخابر البحث والتنمية وإنشاء بنوك معلومات ووحدات اليقظة التكنولوجية ومراقبة الأسواق؛

- **تأهيل نوعية المؤسسة:** عن طريق دعم نوعية نظام تسيير الإنتاج والمساعدة على الحصول على شهادات المطابقة والحث على وضع مخابر التحاليل والتجارب؛

- **دعم الاستثمارات المادية للإنتاجية:** يرتكز هذا الدعم على الاستثمارات التي تزيد من الكثافة التكنولوجية ومن تكثيف نسيج هذه المؤسسات، وتشمل تكنولوجيا الإنتاج وتكنولوجيا المعلومات والاتصال والأجهزة المستخدمة في البحث والتطوير وتعزيز قدرات التصدير والتكامل بين الصناعات؛

- **تأهيل الموارد البشرية:** يهدف لدعم ووضع خطة لتطوير الموارد البشرية تناسب إستراتيجية الاستثمار للمؤسسة ودعم التكوين في التسيير وتقنيات التصدير واستعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصال.

كما تهدف تدابير مساعدة ودعم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون التوجيهي 17- 02 إلى:[12]

- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري والقانوني والاقتصادي والمالي والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار؛
- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيّفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاولة وكذا التكنولوجيات الحديثة والابتكار؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة؛
- تشجيع الجمعيات المهنية وبورصات المناولة والتجمعات؛
- تعزيز التنسيق بين أجهزة إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

1 .3.4 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات ترقية مجال التشغيل:

وفقا لدراسة مؤسسة التمويل الدولية حول خلق فرص العمل سنة 2013، تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأكثر من نصف الوظائف الرسمية في أنحاء العالم.[13] تتوضح أكثر أهمية هذه المشروعات والشركات، في كونها تمثل بصورة تقريبية على المستوى العالمي ما يلي:

- نحو 90 في المائة من المشروعات القائمة في القطاع الخاص؛
- نحو 80 في المائة من القوى العاملة؛
- نحو 80 في المائة من الناتج القومي الإجمالي؛
- نحو 75 في المائة من حجم الصادرات؛
- نحو 10 في المائة من الإنتاج الصناعي؛

بهذا فإنه ينبغي أن يصبح القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو المقترن بالتوظيف الكثيف للعمالة في الجزائر. وتكتسب تقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة، لأن التجارب في مختلف أنحاء العالم أوضحت أنها عادة ما تكون هي المسؤولة عن توفير حصة كبيرة من فرص العمل.

للتعرف على حجم المساهمة التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث وتوفير مناصب

الشغل في الجزائر، (أنظر الجدول 01 والجدول 02).

تعد ظاهرة البطالة هاجسا اقتصاديا واجتماعيا في مجال التشغيل استوجب الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة أساسا باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة نحو التصنيع وهذا ما تم العمل به في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، الذي سعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والعمل على تخفيض نسبة البطالة إلى أدنى مستويا، حيث حققت سياسة التشغيل بين سنة2010 إلى غاية جوان 2012 حوالي 78% من أهدافها، نظرا لاستحداث أكثر من 1.250.000منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي، في حين تم استحداث 1.094.000 منصبا آخرا في إطار أجهزة الإدماج المهني.

وفي إطار تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمساعدة المؤسسات التابعة لهذا الأخير والتي لم تثبت وجودها بالسوق الاقتصادية. في سنة 2011 تم إنشاء نحو 50.000 مؤسسة مصغرة، ومن جهة أخرى شهدت نفس السنة حل 30.000مؤسسة صغيرة ومتوسطة تعمل في قطاعات منتجة وغير منتجة مثل التصدير والاستيراد، تعود أسباب حل هذه المؤسسات للعامل البشري وللمحيط الاقتصادي.[14]

يشمل النسيج الاقتصادي في الجزائر على في نهاية النصف الأول من عام 2018 ، على 170 093 1 مؤسسة وهو في ارتفاع بنسب مختلفة من سنة إلى أخرى ومكون في معظمه من أشخاص معنويين (60٪)، منها 262 مؤسسة اقتصادية عامة (EPE) مسجلة والباقي مؤسسات خاصة تتكون من أشخاص طبيعيين (43٪) ، 20٪ منهم من المهنيين و 22٪ من الحرفيين.

سمح هذا التوسع للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، الذي يتميز بهيمنة مؤسسات الخدمات 51.5٪ من صافي خلق مناصب الشغل، حيث بلغ إجمالي عدد العمال في الشركات الصغيرة والمتوسطة في نهاية النصف الأول من عام 2018 ما يعادل 2690246 عامل، منهم فقط 2273 من الشركات الصغيرة والمتوسطة العامة. تجدر الإشارة إلى أن إجمالي القوى العاملة للشركات الصغيرة والمتوسطة نما بنسبة 3.39٪ بين النصف الأول من عام 2017 والنصف الأول من عام 2018.[15] والشكل التالي توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات لسنة 2015، (أنظر الشكل 02).

سمحت مختلف البرامج المعتمدة من طرف الدولة لأجل بعث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها إلى إنشاء عدد

كبير منها استوعب رقم معتبر من طالبي الشغل، إلا أن هذه الإسهامات تبقى محدودة مقارنة مع الوضع الاقتصادي الحالي والآمال المعقودة على هذه المؤسسات من جهة، ومقارنة بإسهامات هذه المؤسسات في الدول الناشئة من جهة أخرى.

3.4. 2 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات إنعاش الصادرات:

تنمية الصادرات تعتبر قضية استراتيجية، تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى (صادرات المواد الأولية) لا تتصف بالاستقرار والاستمرارية، لأجل هذا تسعى العديد من الدول النامية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات. وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إمكانية معالجة اختلال ميزان المدفوعات سواء كان بتصنيع سلعا بدلا من استيرادها (إحلال الواردات) أو تصدير سلعاً إنتاجية وسيطة أو نهائية للخارج.

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في تنمية الصادرات، ويرجع ذلك لعدة عوامل:[16]

- منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها ميزة تصديرية وعادة ما يظهر فيها فن ومهارات العمل اليدوي الذي يلقى قبولا ورواجا في الأسواق الخارجية؛

- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على فنون إنتاجية كثيفة العمل، مما يخفض من تكلفة الوحدة المنتجة وبالتالي تكتسب ميزة تنافسية في أسواق التصدير؛

- تمتعها بقدر أكبر من المرونة في التحول من نشاط لآخر ومن خط إنتاج لآخر ومن سوق لآخر لانخفاض حجم إنتاجها نسبيا على المدى القصير؛

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في التصدير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر بالنظر إلى تجارب بعض الدول في هذا المجال، فسويسرا مثلا تعتمد إلى حد كبير على الصناعات الصغيرة لإنتاج المعدات الالكترونية، الساعات، الأدوية وغيرها، وقد استطاعت هذه الصناعات غزو بعض الأسواق العالمية. أما في هونغ كونغ فتشكل صناعة الملابس الجاهزة التي تتم في مؤسسات صغيرة حوالى 50% من صادراتها، وفي كوريا الجنوبية يبلغ نصيب الصادرات الصناعية من إنتاج المؤسسات الصغيرة 35% من إجمالي صادرات البلاد .[17]

أما في الجزائر فالوضع يختلف تماما. فق سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزه الثاني على التوالي بعد أكثر من خمسة عشر سنة من الفوائض. علاوة على ذلك، تدهور هذا العجز إلى حد كبير بين سنتي 2014 و2015، وقد ساهمت التدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، ابتداء من 2015، في انخفاض مستواها. تشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير تدابير تأطير الواردات. وكثف الرقابة على المعاملات التجارية الخارجية. على خلفية التدهور الكبير في الميزان التجاري. بالنسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، بلغ العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات مستوياً قياسيا قدره 16.6٪ و4.3٪ في 2014. مما يدل على قوة الصدمة النفطية الأخيرة وضرورة تشجيع الصادرات خارج المحروقات من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. لتبقى هذه الأخيرة حتى سنة 2018 تساهم في الصادرات الجزائرية بنسبة محتشمة جدا (1,9828 مليار دولار)، وهي لا تغطي حتى وارداتها (2,2784 مليار دولار).[18] وهذا ما يستوجب إعادة النظر جذريا في جدوى هذه المؤسسات بما يتساير والوضع الاقتصادي السائد محليا وإقليميا وحتى دوليا، وبمدى مساهمتها في تحسين وضع الحساب الجاري الذي يعرف رصيده ارتباطا وثيقا بمجريات السوق النفطية الدولية، (أنظر الشكل 03).

3.4. 3 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات تكنولوجيا الاتصال والاتصال في معاملاتها:

في المحيط الحالي لاقتصاد المعرفة يتجدد أحد التحديات المهمة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في إيجاد التقنية الأجنبية الجديدة ،وتقييمها، وشرائها، وإتقانها، وقد تكون هذه المهمة مكلفة وطويلة. وفي حالة الدول النامية، فإن المشكلة السابقة تتضاعف بسبب سوء وضع المنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي لا يمكنها من التعامل مع التغير الفني والتقني. وقد أوحت البحوث الميدانية أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة لا تدرك حتى مدى ضعفها فنيًا وتقنيًا. إذ أن الكثير من القائمين على هذه المنشآت غير مطلعين على التقنية المنافسة في الدول الأخرى، وعلى

طبيعة المهارات والتقنيات الجديدة اللازمة لمسايرة الركب، كما أنهم يفتقرون إلى التعليم والمعرفة الخاصة بتنظيم المنشآت بما يؤهلها للبحث وتحديد ما تحتاجه من تقنية أو مساعدة، وفي حين تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة صعوبة في مسايرة اتجاهات التقنية والأسواق الدولية، فإن هذه المشكلات تنتشر على نطاق أوسع بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.[19]

في الجزائر وانطلاقا من مشروع الحظائر الالكترونية 2004 ومشروع ميدا الأول والثاني بالشراكة مع الاتحاد الأوربي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأهيلها والرفع من إنتاجيتها. فإن حجم البرامج يبقى غير كاف مقارنة بعدد المؤسسات. فحسب المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه من أصل 321000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الجزائرية التي تم دراستها منها 15% يستخدمون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنشطتها. ومن خلال هدا خصص البرنامج الوطني للتأهيل جزء منه لمرافقة المؤسسات لتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا في أنشطتهم، كما تم جلب الخبراء لتقييم وتشخيص احتياجات هده المؤسسات لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لكن لم يتم مرافقة سوى 20 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الفترة 2011- 2013. كما أن صندوق التملك واستعمال وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال (FAUDTIC) الذي أسس في ديسمبر 2008 وأكد على ضرورة دعم الإجراءات لتبني تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يحقق نتائج مرجوة.[20]

5. خاتمة:

نظرا للأهمية النسبية الكبيرة لهذا القطاع، وبالرغم من تعثره في تحقيق مستويات عالية من التقدم، عملت الجزائر على إيلائه اهتماما كبيرا على مختلف الأصعدة، حيث تم تكليف وزارة مستقلة في الحكومات السابقة لترعى مصالحه، كما تم خلق وكالات مستقلة وهيئات حاضنة لمواكبة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تطوير أعمالهم والوصول إلى منافذ سواء داخلية أو خارجية لتسويق منتجاتهم. كذلك، أقدمت الجزائر على تبني استراتيجيات وطنية وبرامج بالتعاون مع القطاع الخاص لتشجيع ثقافة ريادة الأعمال وتسهيل عملية إنشاء الشركات بالنسبة لحاملي الأفكار الجديدة. وعلى صعيد التمويل، قامت الجزائر بتخصيص موارد مالية مهمة في إطار صناديق تقدم التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ذلك إما مباشرة لأصحاب تلك المشاريع عند استيفاءها للشروط المحددة، أو بشكل غير مباشر من خلال تقديم قروض بشروط ميسرة للمؤسسات المالية التي تمول المشاريع الصغيرة والمتوسطة .كما شكلت الحساب الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي عدل مؤخرا من خلال المرسوم التنفيذي 17- 193 في جوان 2017 ومنح الكثير من التسهيلات لهذا القطاع.

ورغم أهمية هذا القطاع وما حققه من نتائج ايجابية في اقتصاديات البلدان المتقدمة والناشئة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن نتائجه في الجزائر تبقى محدودة وقد لا يمكن أن تذكر في مجال تحسين الصادرات - حتى وإن كان في تطور- مادام الاقتصاد الوطني لا يزال رهينة لتقلبات أسواق المحروقات الخارجية ومعدلات البطالة في ارتفاع منذ 2014 مع الصدمة النفطية الأخيرة. وبهذا لا يمكن أن نحقق أي تنويع للتنمية الاقتصادية بالاعتماد على هذه الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (نفي الفرضية الأولى)، لكن يمكن أن تكون لها نتائج ايجابية إذا تم ربط أداء هذه المؤسسات بمؤشرات الاقتصاد الكلي (البطالة، النمو الاقتصادي، الحساب الجاري،...) وفق أرقام مستهدفة محددة بشكل مسبق (إثبات الفرضية الثانية).

النتائج والتوصيات:

- ينبغي أن يصبح القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو المقترن بالتوظيف الكثيف للعمالة في الجزائر. وتكتسب تقوية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة لأن التجارب في مختلف أنحاء العالم أوضحت أنها عادة ما تكون هي المسؤولة عن توفير حصة كبيرة من فرص العمل .وتبدأ هذا المذكرة بتقديم عرض عام عن التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تقوية مناخ الأعمال يمكن أن يسهل استمرارية نشاط هذه المؤسسات على امتداد السنوات القادمة.

- ضرورة ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث والتطوير وكذا الجامعات ومختلف مؤسسات التعليم العالي. بالإضافة إلى ترقية الابتكار التكنولوجي وتشجيع هذه المؤسسات على ضرورة الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معاملاتها.

- ضرورة التنسيق المحكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجهات الوصية على تأهيل هذه المؤسسات، بوضع خطة تنموية تعمل على ربط أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمؤشرات الاقتصاد الكلي (البطالة، النمو الاقتصادي، الحساب الجاري،...) وفق أرقام مستهدفة محددة بشكل مسبق.

6. الأشكال والجداول:

الشكل 01: أهم الصدمات النفطية الايجابية والسلبية خلال الفترة (1970- 2016).

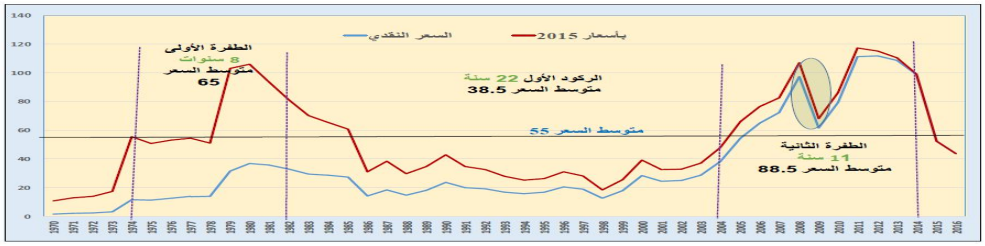

المصدر: ماجد المنيف، معوقات وفرص التنويع الاقتصادي في السعودية، المؤتمر السنوي لجمعية الاقتصاد السعودية، المملكة العربية السعودية، 28 مارس 2017، ص: 2.

الجدول 01: نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية في العمالة الجزائر خلال الفترة (2004- 2018).

السنوات	عدد العاملين	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العامة	المجموع	نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمالة
2004	7798412	766678	71826	838504	%10.75
2005	9492508	1081573	76283	1157856	%12.20
2006	10109645	1190986	61661	1252647	%12.39
2007	9968906	1298253	57146	1355399	%13.60
2008	10315000	1487423	52786	1540209	%14.93
2009	10544000	1494949	51635	1546584	%14.67
2010	10812000	577030	48656	1625686	%15.04

%16.17	1724197	48086	1676111	10661000	2011
%16.18	1848117	47375	1800742	11423000	2012
%16.62	1915495	46132	1869363	11964000	2013
%17.39	2082304	47085	2035219	1214481	2014
-	2 601 958	23679	2578279	-	2017
-	2 690 246	22 073	2668173	-	2018

Source :

N°12 jusqu'à N° 25,indicateur ***bulletin d'information Statistique****, Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, des années suivante 2007-2014.*

, indicateur des années 33N° ***bulletin d'information Statistique****, Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,-2018.*

الجدول 02: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات القيمة المضافة في الجزائر حسب القطاع خلال الفترة (2004- 2018).

السنوات	الزراعة	البناء والأشغال العامة	النقل والمواصلات	الخدمات	الفندقة والإطعام	صناعة الجلود
2004	578.88	458.67	503.87	50.69	62.64	2.68
2005	579.72	505.42	597.78	57.23	69.62	2.72
2006	639.63	610.07	765.23	62.36	74.85	2.55
2007	704.19	732.71	830.07	71.71	80.75	2.38
2008	711.75	869.99	863.57	84.04	91.18	2.53
2009	926.37	1000.05	914.36	98.58	105.45	2.55
2010	1015.19	1071.75	988.03	122.37	114.39	2.59
2011	1173.71	1262.57	1049.77	137.59	121.43	2.60
2012	4277	22.1422	30426	31371	22590	1764
2013	4458	05.1470	41722	34463	23649	1834
2014	4885	11.1563	45531	40874	25634	1918
2017	6599	179303	56554	325625	34651	2177
2018	6877	182477	57926	338201	35926	2191

Source :

Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,bulletin d'information Statistique,N°12 jusqu'à N° 25,indicateur des - années suivante 2007-2014.

*, indicateur des années 33N° **bulletin d'information Statistique**, - Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat, 2018.*

الشكل 02: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب القطاعات.

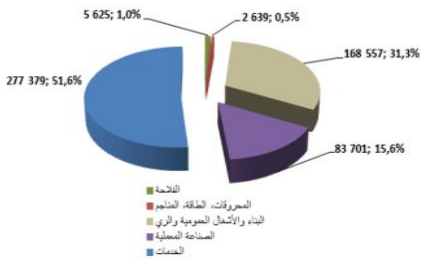

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي

الشكل 03: تطورات بنود الميزان التجاري خلال الفترة (2013- 2017).

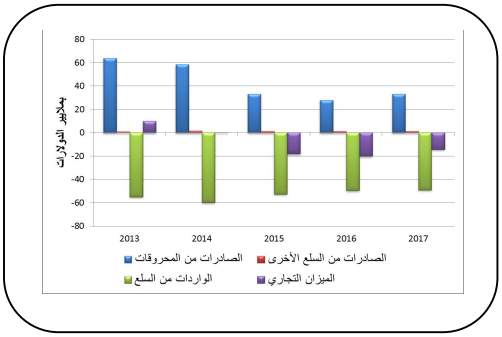

المصدر: بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي، التقرير السنوي

7. قائمة المراجع:

1- المادة 5 ، القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2- المادة 14 ، القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- ميساء حبيب سلمان، الآثار التنموية للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009، ص ص: 32-34.

4- حسان خضر، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، الكويت، 2002، ص04.

5- بوابة كنانة أونلاين، تعريف المشروعات الصغيرة، موقع: http://www.kenanaonline.com/page/2643

6- ميساء حبيب سلمان، مرجع سابق، ص:36

7- إيهاب مقابلة، بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 17، العدد 1، الكويت، يناير 2015، ص: 33.

8- المادة 2 ، القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

9- إيهاب مقابلة، دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، سلسلة دراسات تنموية، العدد 52، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، الكويت، يناير 2017، ص: 14.

10- أسامة نجوم، تقرير البنك الدولي 2014، التنمية المتنوعة والحصول على أقصى مايمكن من الموارد الطبيعية في الدول الأورو آسيوية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، نوفمبر 2015، ص: 6.

11- *khoudri Mohammed, Programme national de mise à niveau, Journée d'information :programme national de mise à niveau, Bordj Bou Arreridj, Le 25 septembre 2011, p.15-16.*

12- المادة 15، القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير سنة 2017 يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

13- صندوق النقد الدولي: تحسين مناخ الأعمال لدول التحول العربي: متاح على الموقع:
http://www.imf.org/external/arabic/np/seminars/2014/act/pdf/s4a-climate.pdf

14- صندوق النقد العربي، ملخص عن المؤتمر الإقليمي حول تعزيز فرص التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – دور السلطات الإشرافية-، أبو ضبي، 14-15 يناير 2015 ، ص: 3.

15- *Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,* ***bulletin d'information Statistique****, N°33, indicateur des années 2018, p 7.*

16- خالد قاشي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمحرك للتنمية في الجزائر 2005-2013، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جامعة البليدة 2، الجزائر، جوان 2015، ص: 23.

17- جيلالي بوشرف، فوزية بوخبزة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني، مجلة الإستراتيجية والتنمية، المجلد 4، العدد 6، الجزائر، 2014، ص ص: 194- 195.

18- *Ministre de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat,* ***bulletin d'information Statistique****, N°33, indicateur des années 2018, p 6.*

19- عيسى محمد الغزالي، تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات، سلسلة جسر التنمية، العدد 93، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ماي 2010 ، ص: 12.

20- شوقي شادلي، تحليل العوامل المؤثرة على درجة توجه عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لاستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر، 2017، ص ص: 183- 186.